الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٥ يونيو ٢٠٠٢

زكريا نيل يعتذر عن عدم كتابة مقاله الأسبوعى (ذاكرة التاريخ) ويعاود الكتابة الأسبوع المقبل إن شاء الله

قراءة لتقرير أمريكى عن الحالة السودانية

لم يعد سرا التقرير الذى رفعه إلى بوش مندوبه الخاص للسودان، وهذه محمدة ديمقراطية للشفافية السياسية التى يجب أن تسود علاقاتنا العربية الداخلية والخارجية.. وقد كشف هذا التقرير عن أسلوب جديد فى فض المنازعات وهو اختبار مصداقية الأطراف قبل أن تقرر الولايات المتحدة شكل تدخلها ومقداره.. كما كشف هذا التقرير عن تمسك الولايات المتحدة «بالحل السودانى» وأن المبادرات الخارجية هى حوافز ووساطات، وتؤكد بذلك أن اقتراحها ليس مبادرة.. إلا أنه يؤكد أن «الرقابة الدولية» سمة من سماته.. وبينما أصر التقرير على «المأساة» السودانية التى وصفها وزير خارجية بوش بأنها مأساة العصر وحزن الرئيس من أجلها، وطالب بوش بأن يعيد مندوبه إلى السودان شيئا من رشده.. يا إلهى.. هذا الرشد كان يتمنى العالم أن يكون ممارسة لأمريكا الدولة العظمى فى مسئولياتها الدولية فى المأساة الفلسطينية - الإسرائيلية.. وحقا لقد هان السودان بفعل أبنائه ودسائس الغير، فأصبح حقلا لتجارب دولية ومبادرات، وعلنا نفيق إلى ما يدعونا التقرير إليه من التمسك بعصمة الأمر لنتفادى استعمارا دوليا جديدا تهون معه كل مخاطر حل النزاع ووقف القتال وإعطاء الحق لصاحبه شمالا وجنوبا.

وهذه مساهمة فى مناقشة هذا التقرير أرجو أن يتناولها اخواننا المصريون ومن حقهم وحقنا الشأن السودانى المصرى..

نهج التقرير نهجا عمليا وعلميا جديدا بالتفرقة بين تطبيقات وأنابيب الاختبار مما أطلقت عليه «الرقائق» وبين الحيثيات والتوصيات ومن ثم تعرض «الشيخ» لآراء شخصية يعرضها للبحث والاختيار. صحيح أن ظاهرها الإنسانيات فهو راع للكنيسة، إلا أن الخطورة منها وقد كلفه بوش بالاستمرار انما أفرزت تقارير مفصلة أخرى عن حرية الأديان وموضوع الرق والحكم الرشيد سنتعرض لها فى حينها.

وأول المبادىء التى حواها التقرير هى أن الولايات المتحدة ليست لها مبادرة، وانما جاءت لتكمل المبادرات التى طرحت من قبل، وخص بالذكر مبادرة «إيجاد» وهى منظمة التنمية ومقاومة الجفاف فى شرق إفريقيا، والتى حوت مبادرتها مبادىء أربعة لحل النزاع لم يأت حق تقرير المصير للجنوبيين إلا شرطا جزائيا فى نهاية المبادىء حين لا يقوم فى السودان الموحد حكم يحترم تعدد الثقافات والاثنيات ويحترم حرية الأديان، ولكنه حكم يفصل الدين عن الدولة ويلتزم بمواثيق حقوق الإنسان ومعاهداتها الدولية وتعرض التقرير فى غير ميل أو تفضيل لمجهودات مصر وكينيا وبذكر مصر يذكر الاتفاقية المشتركة التى تقدمت بها مصر وليبيا ولو أن التقرير تفادى ذكر ليبيا..

اذن فإن التقرير جاء مكملا ومحفزا ولكنه فى نهايته أصر على أن الحل بيد السودانيين وحدهم ان حسنت نياتهم فى السلم صدق حل المشكلة وإلا فلا حل!

وهذه النقطة المهمة نأخذ منها أن التقرير لم يستبعد المبادرات السودانية، وأنه على العكس حث على وجوب استشارة المجتمع المدنى خصوصا رجال الدين، ولعل السودانيين يذكرون الحفاوة التى استقبل بها أحد زعمائهم الدينيين الشيخ دانفورث، وللرجل اتصالات أخرى ولكنها تركزت فى الحكومة القائمة وفى حركة التحرير الشعبية التى يرأسها جرنج.. المبدأ الأول إذن هو أن يحل الأطراف نزاعهم وسيكون للولايات المتحدة أو غيرها من دول الجوار أو من المنظمات الإقليمية أو المنظمة الدولية للأمم المتحدة دور عندما تأتى ضرورة المراقبة والمتابعة وضمان التنفيذ.. وهذا «الضمان» الدولى هو القشة التى تقصم ظهر البعير والتى سنتحدث عنها فيما بعد. ولأن التقرير أوجبها حتى يقوم فى السودان نظام عدل وحقوق إنسان مضمونة ومن هذا جاء مبدأ «الحكم الرشيد» وضرورته وعدالته..

المبدأ الثانى الذى بنى التقرير عليه أسسه هو أن يسبق التوصيات أو الحلول النهائية ان توصل لها فترة «اختبار» قائمة على أربع رقائق استوجب «الشيخ» أن يجتازها طرفا النزاع.. وهذا ما أخذ من وقته عاما كاملا!

وأساس هذا المبدأ الثانى، هو وكما يقول «دانفورث» نفسه ان كل المبادرات السابقة، نجحت فى شىء واحد وهو أنها لم تنفذ!! وإذن مشروعية المبدأ الثانى مبدأ الاختبار قبل التقرير أساسه عدم الثقة ولو أن كل الأمثلة التى ضربها على عدم الثقة مست «نظام الحكم القائم» ولم تمس إلا فى قليلها حركة التحرير الشعبية الجنوبية المتعاطف معها.. وليسمح لنا راعى الكنيسة، والشيخ المحترم بأن نقول إن هذه «الرقائق» الأربع وردت من قبل فى تقرير لجنة حرية الأديان الأمريكية، وهى التى اقترحتها وقد ذكرت ذلك فى تقريرها الثالث عن السودان الذى صدر مواكبا لتقرير مندوب بوش للسلام فى السودان وقد طرب تقرير حرية الأديان لهذا التوفيق الذى صادفه الشيخ دانفورث وطرب أكثر لأن مبدأ الرقابة الدولية سواء فى الرقيقة الأولى ايجاد حل مؤقت لجبال النوبة، أو قبول الحكومة لمعالجة رقيقة اتهام الرق وخطف النساء والأطفال وتكليف لجنة دولية بمعالجة أصدرت هى أيضا تقريرها الذى وصف بالاعتدال فى هذا الموضوع..

ان السيناتور دانفورث لا يتبرأ من نظرته الدينية ولكنه وهو ينادى بحرية الأديان يحمى أيضا المعتقدات غير السماوية فى الجنوب وهو يعرف أنها تمثل أغلبية جنوب السودان، ولكنه يتحيز بلا شك للكنائس المسيحية التى كثيرا ما حضر صلواتها وقال عن إحدى هذه الصلوات إنها الأكبر مما تقرب به إلى الله أو ما معناه ولذلك لا نأخذ عليه تعاطفه ومجىء تقريره من رحم لجنة حريات الأديان الأمريكية وانه يتجاوب مع مقترحاتها ولكننا نخشى أن يتأثر بما جاء فى تقريرها الأخير من وصاياه «العشر» عن السودان.

المهم أن الرقائق الأربع التى قدمها الشيخ دانفورث كان أولاها اختيار منطقة فى وسط السودان، وهى منطقة «جبال النوبة»، وهى لا جنوبية ولا شمالية ولا علاقة لها كما تعرفون بنوبة شمال النيل إلا أن بعض الدراسات

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. بشير البكرى

مفكر سودانى

الانثروبولوجية تؤكد هذه العلاقة.. المهم الاتفاق تم على البدء بهذه المنطقة وتحقيق السلام فيها أولا ونلاحظ أن هذه المنطقة بها مسيحيون أيضا وفى هذه المنطقة طبقت تجربة السلام الأولى ويبدو أن النجاح قد كان مصيرها، وقف القتال وبدأت المعونات الإنسانية ولكن المهم فى هذه التجربة هو أنها دولت الإجراءات إذ حدث اتفاق «سويسرا» المعروف واشتركت رقابة دولية فى التنفيذ ، وكما قدمنا اشتركت عدة دول فى تقديم العون والمراقبة وربما يكون هذا الذى شجع الشيخ فى مجهوداته لتيسير تطبيقها فى أماكن اخرى، حيث يقول إننا دربنا الأطراف على كيفية وضع اتفاقية وقف النار موضع التنفيذ وإيجاد الثقة فيما بينهم بعيدا عن الخلافات السياسية والاثنية.

أما الرقيقة الثانية من رقائق الشيخ، فهى ما أطلق عليها «أيام التروية» وهى نوع من التأمل الروحى يتوقف فيه الخصوم عن القتال ليس بقصد إنهائه وإنما بقصد أن يتمكن للوسطاء وعملاء التطبيب والإسعاف من أن يعالجوا المحتاجين إليه من الجرحى أو المرضى وبغرض تبادل الجرعات ضد الأمراض المنتشرة والمعدية للإنسان والحيوان والتى لا يخلو منها السودان. هذا الاقتراح من شأنه وقف القتال المؤقت ولعل وعسى أن يستجيب المتحاربون إلى حوافز السلم وعائداته وبرغم الشكوك والروتين نجحت هذه الأيام فى الوصول إلى المصابين وتطعيم شلل الأطفال وأمراض الفيل وغيرها وكذلك أمراض الحيوان. هذا الاقتراح الإنسانى ظل مشكوكا فى نجاعته ولكنه تجديد فى وسائل فض النزاع لا ننكره..

أما الرقيقة الثالثة من اختبارات الشيخ وتجاربه فتتعلق بوقف الهجوم على المدنيين خصوصا قذفهم المقصود بقبائل الطائرات والمروحيات ولا تملكها غير الحكومة.. وهذا الاقتراح الثالث جاء طبعا مطابقا للاتجاهات الإنسانية التى تحاول أن تقلل من أخطار الحروب وتحمى المدنيين ومؤسساتهم ومنشآتهم منها وبرغم أن الاتفاق تم بين طرفى النزاع، إلا أنه بلا شك يحابى الحركة الشعبية وان قامت هى أيضا بمهاجمة المدنيين إلا أن آثار ذلك أكثر من جانب الحكومة.

على كل.. المهم فى هذا الاقتراح إيجاد الية دولية تراقبه وقد تعهدت السلطات الأمريكية بالإعداد والاتفاق عليها ومن ثم نقترب شيئا فشيئا من الرقابة الدولية.

ويأتى أخيرا الاتهام بممارسة الرق أو ما يشبهه والذى ظل معلقا بكثير من نظم الحكم فى السودان منذ أن كتب تقريره استاذان من جامعة الخرطوم.. هذا الاقتراح يقول الشيخ عنه إنه الأقرب إلى قلب أمريكا بعد حماية المدنيين من آثار الحرب. ويبدو أن الشيخ قبل جهود الحكومة فى تقوية إنشاء لجنة خاصة به تتبع رئيس الجمهورية مباشرة وعلى راسها أحد كبار القانونيين السودانيين لدرجة نائب وزير، كذلك قبلت الحكومة لجنة تقصى حقائق فى هذا الموضوع برئاسة أمريكية مشهورة وفريق دولى وقامت هذه اللجنة بزيارة السودان وقدمت تقريرها عن الموضوع والذى يبدو من قراءته الأولى أنه موضوعى، ولكننا لن نتعرض له الآن مفردين له مقالا خاصا فيما بعد..

وبعد.. لقد أطلنا فى الرقائق التى اقترحها الشيخ كمقدمة لنجاح مهمته فى السودان، وذلك لأسباب ثلاثة هى التى تجعلنا نقدر عمله وندرك أن «تحت القبة شيخ» كما يقولون..

أما السبب الأول فهو أن الرجل ومنذ بداية بعثته وزياراته للسودان كان حريصا أو على الأقل هذا ما خيل لنا - على أن يقول إنه ليس فى جعبته مبادرة ما، ولكن رسالة هى رسالة تقص لمبدأ يعتقد فيه وهو أن الأطراف فى النزاع من السودانيين هم الذين يقررون فى المشاكل التى عرضها والتى أعتقد بصدق أنها نخاع النزاع وأصوله.. ويتصل بهذا السبب الأول أن الشيخ لا يود أن يزج بأمريكا من جديد فى نزاع لا يرى الأطراف خلاله ولو أنه استبعد حل «الحرب» وقال إن السلام هو الحل ومن ذلك رأى لتدخل أمريكا مشروعية إذ أنها لا تسمح بحرب جديدة أو مستمرة فى سياستها الخارجية.

ويتضمن هذا السبب إضافة حسن نية من جانب الشيخ وهو أنه أتى لا كمبعوث للعناية الإلهية وحده ولكنه أتى ليكمل لبنة فى المجهودات التى بذلت.. ونريد أن نؤكد هنا أنه يدعو إلى نوع من التناسق بين المبادرات وخصوصا مبادرة «الإيجاد» والمبادرة المشتركة ولو أنه متحيز إلى مبادرة «الإيجاد» ويدعو لتقويتها لأنها تحوى منهجا ودراسة مع أن المشتركة لاتزال ساكنة وليس فيها خط عمل..

وأما السبب الثانى الذى دعانا للاهتمام بالرقائق الأربع التى عرضها فهو أنه يرى استمرارها إذا قررت حكومة أمريكا أن تتدخل فى النزاع بحلولها المختلفة، بمعنى أن تظل هذه الرقائق المعالم على النجاح الذى يشجع التدخل الأمريكى وهنا تبرز ظاهرة قوية منذ البداية وهى أن استمرار نجاح هذه الرقائق أو دوامه سيتطلب رقابة إقليمية أو دولية أو معا ونود أن نؤكد هذه النقطة والتى يرى الشيخ فيها أنها الحل السحرى لكل أسباب النزاع بين الشمال والجنوب وإذا كان الحذر من هذه الرقابة الدولية واجبها وكان الأمر يستدعى أن نؤكد معرفة كنهها وطوق أعمالها والحرص على ألا تكون دائمة وإلا استعنا بالرمضاء من النار..

أما السبب الثالث والأهم فى نظرى من اهتمامنا بموضوع الرقائق أننا نحاسب الشيخ، على ما قاله ولا نحاسبه على ما لم يقله!!

ان الشيخ يرى فى وجود البترول فى السودان وكشفه واحتياطيه أمرا مهما يهم المجتمع الدولى كله ولا يهم أهل السودان وحدهم.. انه يطبق مبدأ المساواة فى تقسيم الثروة بين الجنوب والشمال فى هذا الأمر ولم يقل أبدا مشاركة الحركة الشعبية ولكن اكتفى بموافقتها بتوزيع ثروة عادل، وأهم من هذا إذا نكثوا عن تعهدهم بضمان «حرية الأديان» ،خصوصا إذا ارتفعت تهم جديدة بأنهم يحاولون أن يفرضوا ثقافتهم ولغتهم ودينهم على الجنوب.

أراد الشيخ أن يضمن نوعا رشيدا للحكم فى السودان توزيع السلطة ووضوح فى الرؤى فى تطبيق النظام الفيدرالى وضمان تعيين أشخاصه ومؤسساته ويضمن هذا كله برقابة دولية محتملة إذا لزم الحال.. على طريق توزيع البترول - وكلف الاختصاصيين فى أمريكا وغيرها بأن يجدوا حلا لهذه المشكلة.. وهنا تبرز فلسفة الشيخ وهى أن يدخل المجتمع الدولى فى مضمار القضية السودانية وحتى فى توزيع الثروة بين الشمال والجنوب.

كذلك لم يرفض الشيخ «حق تقرير المصير» للجنوبيين ولكنه قال إنه لا يميل إلى تطبيق حق تقرير مصير لا يضمن وحدة السودان ولسنا بصدد تحليل هذا الحق وتطبيقاته سواء فى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو فى القانون الدولى بصفة خاصة، ولكننا نحب أن نبرىء الشيخ من اتهام الجنوبيين إنه لا يؤمن بإعطائهم حق تقرير المصير، ان الشيخ أعطاهم أكثر من هذا، أعطاهم الضمانات الدولية والتدخل الدولى إذا مسهم نصب من محاولة الشماليين الخروج عن تعهداتهم.

وبعد.. إننا لا نريد أن نظلم الشيخ ونسائله على ما لم يقله.. ولكن نخشى أن تحت «قبته» توابع أخرى من تقرير حرية الأديان الثالث عن السودان وتوصياتها العشر وتقرير لجنة تقصى الحقائق عن موضوع الرق.. ان الشيخ وضع مسئولية حل النزاع السودانى فى أيدى أبنائه، ولم يستبعد الوسطاء والمبادرات من دول الجوار أو الأشقاء.. وعلينا وحدنا كسودانيين فى الجنوب أو الشمال أن نتفادى «الرقابة الدولية» التى يلوح بها ويشترطها.. إذا تدخلت أمريكا فى الحل.. ونحن نؤمن بالسلام وبوقف القتال وبوحدة السودان.. ولكننا بأيدينا كل ذلك.. لا بأيدى رقابة دولية..

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية